

فلسطين تنصاعديوما بعد يوم أزمة الكهرباء في غزة. هذه المرة. خرجت مسيرات حاشدة راضية لاستمرار أزمة الكهرباء تصدّت لها «حماس» بالقمع الأمني. وبإخراج مسيرات مضادة. تحمّل رام الله المسؤولية. فيما ترى الأخيرة أن ما توفّره يؤمن حاجة القطاع. أما العدو الإسرائيلي. فسارع إلى استغلال الأزمة لضرب المقاومة

الغزّيون ينتفضون للكهرباء... والعدو يستغلّ الأزمة

مقترحات كثيرة... بلا تنفيذ

بدأت أزمة الكهرباء في غزة بعد قصف العدو الإسرائيلي محطة توليد الكهرباء عقب أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط عام 2006، فلم يعد بمقدور الشركة الانتظام في توزيع الكهرباء، لذلك وضعت جداول، منها ثماني ساعات وصل، ثم ست ساعات في اليوم، إلى أن قلّصت الساعات إلى أربع. حاولت جهات مختلفة حلّ الأزمة، لكنها فشلت، ومن بين الحلول تحويل محطة توليد الكهرباء للعمل بالغاز بدلاً من السولار لتقليص ثمن الوقود، إضافة إلى اقتراح مشروع الربط الإقليمي مع مصر من خلال الشبكة الإقليمية، وأيضاً ربط غزة بخط 161 الإسرائيلي الذي يوفر لغزة 150 ميغاواط. كذلك طرح مشروع تأمين الكهرباء عبر سفن تركية مولدة للطاقة، بخلاف مشروع قطري لإنشاء محطة تعمل على الطاقة الشمسية، ودفع الدوحة ضريبة البلو المفروضة على وقود الشركة، وإدخال وقود مجاني تسدد هي سعره.

غزة - عز الدين أبو عيشة

خرج أبناء مخيمات قطاع غزة في مسيرات عدة، نهاية الأسبوع الماضي، رفضاً لأزمة الكهرباء ومطالبين بحلها. هذه كانت المرة الأولى التي يخرج فيها هذا العدد من المواطنين في مسيرات غير منظمة بدأت عبر دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي جراء انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من عشرين ساعة يومياً. قوبلت هذه الدعوات بحملة اعتقالات واستدعاءات شنتها الأجهزة الأمنية في غزة، التابعة لحركة «حماس»، قبل المسيرات وزادت بعدها.

المسيرة الأكثر حشداً كانت التي خرجت من مخيم جباليا، شمال غزة، حيث تصدّت الشرطة لها وأطلقت النار على المتظاهرين (راجع العدد 3078 في 13 كانون الثاني)، ورفقتهم بقوة السلاح، وزجت بعدد منهم في السجون، ثم شنت حملة ملاحقة واعتقال بحق عدد كبير من المشاركين والمنظمين. في اليوم التالي، دعت حركة «حماس» عناصرها إلى التظاهر والتنديد بأزمة الكهرباء، على قاعدة أن المسموح لأنصار الحركة مُحَرَّم على الناس، فيما شنّ أنصارها حملة تخويز بحق المتظاهرين. خلال مسيرة الأخيرة،



تسبب غياب الكهرباء وحرائق الشومر بحقتك عائلت بكاملها (أي بي إيه)

متظاهرون في النصيرات وسط القطاع، ويحاصر آخرون في خان يونس، ويحوّل عدد من الشبان الذين اعتقلوا إثر مسيرة مخيم جباليا إلى النيابة العامة للمحاكمة، رغم وساطة من حركة «الجهاد الإسلامي» في شأن المعتقلين؛ أما أنصار «حماس» الذين تقطع الكهرباء أيضاً عن بيوتهم، فهم لا يُقنعون وخاصة أن هذا المشهد يتناقض تماماً مع البرنامج السياسي لـ «حماس» الذي نصّ على

خرقت مرة أخرى في غزة صور رئيس السلطة محمود عباس، ورئيس حكومته رامي الحمدالله. واتهم المتظاهرون رام الله باختلاق الأزمة. أنار السماح لأنصار «حماس» بالتظاهر، ثم التفاخر بأنه لم تقع اشتباكات، تساوّلات عدة؛ فكيف يُمنع الحراك الشعبي غير المنظم ويتصدى له، في حين يسمح لعناصر منظمة بالتجمهر؟ لماذا يُمنع ويُقمع آخرون في مدينة غزة، ويُعتقل

أعلنت قطر أنها ستدعم كهرباء غزة بـ 12 مليون دولار لـ 3 أشهر

تقرير

نتنياهو يرفض مؤتمر باريس... ويراهن على «الاعتدال» العربي

علي حيدر

لم تنفع محاولات المسؤولين الفرنسيين بطمأنة إسرائيل في تخفيف حدة معارضة رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو للمؤتمر الدولي في باريس. ولم يحل تأكيد أنه لا يوجد بديل من مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين دون وصف المؤتمر، المنعقد أمس، بـ «العبثي» الذي يؤدي إلى إبعاد التسوية، وكونه ينتمي إلى «العالم القديم».

وتأتي توصيفات نتنياهو، وموقفه الحاسم من مؤتمر باريس، ووضعها في سياق «محاولة فرض شروط لا تتلاءم مع الحاجات القومية لإسرائيل»، امتداداً للسياسة الإسرائيلية التي ترفض كل محاولة تدويل للقضية الفلسطينية، بل إبعاد أي طرف دولي عن الصراع، بما في ذلك الولايات المتحدة. كذلك تنسجم مع توجهات الحكومة اليمينية الحالية التي تجهد لتهميش الموضوع الفلسطيني دولياً.

نتنياهو عمد إلى تليخيص منطلقات موقفه، خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية أمس، في اتهام المؤتمر بأنه يبعد التسوية. والسبب في رأيه أنه «يُصلب مواقف الفلسطينيين ويبعدهم أكثر عن إجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة». ويكشف التدقيق في كلامه أنه يرى ضرورة ألا يتمتع الفلسطينيون بأي أوراق، ولو كانت سياسية، على طاولة المفاوضات، لأن ذلك سيؤدي إلى «تصلب» مواقفهم. بعبارة أخرى: يريد نتنياهو أن يواصل الضغوط على السلطة، من أجل انتزاع المزيد من التنازلات، والتي لم يعد أمامها

يكون ذلك مدخلاً لتحريك عملية التسوية على المسار الفلسطيني. بذلك، يقلب نتنياهو المعادلة التي كانت ترى أن التسوية على المسار الفلسطيني هي المدخل للعلاقات الإسرائيلية - العربية، ويهدف أيضاً إلى قبض الثمن مقابل وعد بتسليم بضاعة لم يلتزم بأي مواصفات تتعلق بها. وهو في السياق نفسه يروج لقولة أن القضية الفلسطينية لم تعد القضية الملحة والمركزية في منطقة الشرق الأوسط، وأن على الدول أن تكون أكثر اهتماماً بحل مسألة انعدام الاستقرار في هذه المنطقة. يأتي كل ذلك في مقابل الموقف الذي تنطلق منه فرنسا، وعبر عنه وزير الخارجية جان مارك إيرولت، خلال افتتاح المؤتمر، بالقول: «جميعنا هنا ندرك إلى أي حدّ الوضع ملخ، وإلى حدّ يوجد حاجة ملحة لتجديد عملية السلام»، مؤكداً أن «على المجتمع الدولي أن يوضح أن لا حل للنزاع باستثناء حل الدولتين».

ومع أن مساحة الإجماع حول الثوابت الإسرائيلية في التسوية تشمل أكثر القوى السياسية، بما فيها المسبوبة على الوسط واليسار، فإن لرئيس المعارضة الإسرائيلية، إسحاق هرتسوغ، مقاربة أخرى في كيفية التعامل مع مؤتمر باريس، إذ رأى أنه كان من الضروري مشاركة إسرائيل في المؤتمر. ولفت هرتسوغ إلى أنه كان على «نتنياهو أن يقدم موقفاً واضحاً للسياسة الإسرائيلية في النزاع وتجنّب الهرب من المعركة». كذلك، رأى آخرون أن «من غير الممكن عقد منتديات دولية ذات تأثير في حياتنا، من دون ممثلين إسرائيليين يقدمون الحقيقة بنظر دولة إسرائيل».

ظرفية، لكنه تعزز بنتائج الانتخابات الأميركية، وهو ما دفع نتنياهو إلى وصف مؤتمر باريس بأنه «التشنجات الأخيرة لعالم الأمس، والغد سيكون مختلفاً تماماً، وهو قريب جداً» مشيراً بذلك إلى تبدل الإدارة الأميركية وتولي الرئيس المنتخب دونالد ترامب منصبه خلال الأيام المقبلة، كما أنه رهان على أن مواقف الأخير ستكون أكثر قرباً من إسرائيل في كل ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية.

وبلحاح الرؤية التي يتبنّاها اليمين الإسرائيلي عامة، ونتنياهو خاصة، إزاء تطورات المنطقة، يظهر أن تشدده المتصل بالساحة الفلسطينية، الذي تجلّى في هذه المرحلة بالرفض المطلق لمؤتمر باريس، ينطلق من الرهان على أن الوقت يعمل لمصلحة إسرائيل بفعل التحولات الإقليمية التي أدت إلى تراجع مكانة التسوية لدى معسكر «الاعتدال العربي»، والأخير بات أكثر استعداداً للانفتاح على إسرائيل وتطوير العلاقات معها والانتقال إلى مرحلة الاتصال والعلاقات العلنية، من دون تقديم أي تنازلات إسرائيلية جديّة تتصل بالمسار الفلسطيني.

هذا الأداء الرسمي لـ «الاعتدال» العربي دفع نتنياهو إلى مخاطبة المجتمع الدولي من على منصة الأمم المتحدة كي يتعامل مع إسرائيل كما تتعامل الأنظمة العربية المعتدلة، وعمد إلى وضع المصالح الإسرائيلية في قالب رؤية ابتداعها لتبرير مواقفه التي تتجاهل التسوية بالدعوة إلى «مؤتمر سلام إقليمي»، ينتقل فيه معسكر «الاعتدال» العربي إلى مرحلة تطوير العلاقات الرسمية العلنية مع إسرائيل، على أمل أن

سوى التسليم باستمرار الواقع القائم.

وعندما يرى رئيس حكومة العدو أن ذلك سوف يؤدي إلى إبعاد التسوية، فهو من منطلق أن وجود ما تراهن وتستند إليه السلطة سيدفعها إلى التمسك بسقفها السياسي، المنخفض أصلاً، ورفض الإملاءات الإضافية، وهو ما سيؤدي، في المقابل، إلى رفض إسرائيلي مطلق، ثم شلّ محاولات تحريك التسوية. أما عن تشديده على المفاوضات المباشرة، فيأتي ذلك

يرى نتنياهو أن تشدده في الحلف الفلسطيني سيقابل بتقارب عربي معه

من أجل الاستفراد بالسلطة، ومنع استنادها ورهانها على أي موقف خارجي يحاول الضغط على الطرف الإسرائيلي حتى ضمن سقوفها السياسية. هكذا يكون نتنياهو قد اكتشف وصفة سحرية للحؤول دون التسوية النهائية، وفي الوقت نفسه إلقاء التهمة على الطرف الفلسطيني على أساس أنه اكتفى بالتنازلات التاريخية التي قدمها حتى الآن، في حين أن المطلوب منه تقديم المزيد من التنازلات. ومع أن الموقف الإسرائيلي المتصلب ليس وليد تطورات